مؤسسة الدراسات الفلسطينية
مؤسسة عربية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

2011/4/29، العدد 1163

مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحررة: رندة حيدر

أخبار وتصريحات (2–7)

– "طاقم الوزراء السبعة" يقرر عدم إجراء أي مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين
– إصابة 4 مدنيين فلسطينيين من وسط القطاع بنيران مدفعية الجيش الإسرائيلي
– إسرائيل قلقة إزاء نية مصر فتح معبر رفح
– مبادرات برلمانية لتقييد قدرة الحكومة على التفاوض مع الفلسطينيين
– تقرير سري لوزارة الخارجية: اتفاق المصالحة الفلسطينية قد يؤدي إلى انهيار السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

مقالات وتحليلات (8–11)

– تسفي برئيل: مصر تغير قواعد اللعبة في قطاع غزة
– بوعاز بسموت: مقابلة مع البروفسور موشيه ماعوز بشأن الأوضاع في سورية

شؤون اقتصادية (12–14)

– بنك إسرائيل المركزي يبرّد الطفرة في سوق الرهن العقاري
– مراقب المصارف: حذّرنا المصارف لكنها لم تصغ
– الرئيس التنفيذي لبنك القدس أوري باز: مطوّرو المشاريع السكنية يشكون من تباطؤ المبيعات

الأعداد السابقة متوفرة على موقع المؤسسة:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي، فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف
+٩٦١-١-٨٧٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩
فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨١٨٣٨٧
بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org
موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

من المصادر الإسرائيلية
أخبار وتصريحات مختارة

[″طاقم الوزراء السبعة″ يقرر عدم إجراء أي مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين]

″يديعوت أحرونوت″، 2011/4/29

قرر ″طاقم الوزراء السبعة″ في الحكومة الإسرائيلية في ختام اجتماع خاص عقده نهار أمس (الخميس) أن يتابع عن كثب التطورات التي ستحدث لدى السلطة الفلسطينية، وألاّ يجري أي مفاوضات سياسية معها، وذلك غداة إعلان حركتي ″فتح″ و″حماس″ في القاهرة توقيع اتفاق مصالحة بالأحرف الأولى في أثناء لقاء جمع بينهما برعاية مصرية. وقالت مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى لصحيفة ″يديعوت أحرونوت″ إن هذا القرار اتخذ بعد جولة مشاورات سياسية وأمنية أجراها الطاقم واستمع خلالها إلى تقديرات كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع إيهود باراك.

وأضافت هذه المصادر: ″في حال تغيّر الوضع وإقدام حركة ‹حماس على تغيير طريقها وعلى الاعتراف بإسرائيل فإننا سنرى ما الذي يجب فعله آنذاك، لكن في هذه الأثناء لن تجري أي اتصالات أو مفاوضات مع الفلسطينيين قبل أن تتضح الصورة بشكل جليّ.″

وأعلن مصدر أمني رفيع المستوى في القاهرة أمس (الخميس) أن مصر سترسل وفداً إلى قطاع غزة كي يساعد في تطبيق اتفاق المصالحة الفلسطينية.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية هاجم، في بيان خاص صدر عن ديوانه مساء أول من أمس (الأربعاء)، اتفاق المصالحة الفلسطينية، مؤكداً أن على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ″أن يختار بين السلام مع إسرائيل أو السلام مع ‹حماس.″

ويوم أمس (الخميس) هاجم رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيرس اتفاق المصالحة، متهماً الفلسطينيين بتدمير فرصة إقامة دولة مستقلة خاصة بهم. ودعا بيرس رئيس

السلطة الفلسطينية إلى عدم توقيع الاتفاق وإلى عدم التحالف مع "حماس"، مدعياً أن هذا التحالف "سيمنع إقامة دولة فلسطينية".

كذلك أبدت رئيسة المعارضة عضو الكنيست تسيبي ليفني [رئيسة حزب كاديما] تحفظها إزاء الاتفاق قائلة إن "حماس" هي "حركة إرهابية تتبنى أيديولوجيا متطرفة لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود وبالاتفاقات السابقة معها"، مشددة على أن "الاختبار أمام حكومة الوحدة الفلسطينية المتوقعة كامن في قبولها شروط الأسرة الدولية التي وُضعت على ‹حماس، لأن أي حكومة فلسطينية تتطلع إلى السلام لا بد من أن تقبل شروط الرباعية الدولية."

وذكرت صحيفة "معاريف" (2011/4/29) أن وزير الدفاع إيهود باراك أكد مساء أمس (الخميس) أنه لا يوجد أي احتمال لأن تجري إسرائيل مفاوضات مع حكومة الوحدة الفلسطينية المنوي إقامتها. وأضاف: "إن ‹حماس هي منظمة إرهابية إجرامية لا يمكن إجراء مفاوضات معها، وأن إسرائيل لا يمكنها أن تسيطر على ما يحدث لدى السلطة الفلسطينية، فهذا يبقى مسؤولية رئيس هذه السلطة."

وطالب وزير الدفاع الدول الصديقة لإسرائيل بـ "عدم إجراء محادثات مع حكومة الوحدة الفلسطينية قبل تغير حركة ‹حماس، وقبل تخليها عن الإرهاب وتفكيك بناه التحتية، وقبول شروط الرباعية الدولية وفي مقدمها الموافقة على كل الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل." وأشار أيضاً إلى أن "إسرائيل قوية ويمكنها ألاّ تقبل بأي واقع يحاولون من خلاله فرض تسوية عليها."

وذكرت صحيفة "هآرتس" (2011/4/29) أن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان كان ادعى صباح أمس (الخميس) أن اتفاق المصالحة الفلسطينية ناجم من جهة أولى عن الضائقة التي تشعر بها حركة "حماس" بسبب الأوضاع في سورية، وناجم من جهة أخرى عن خشية رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس من فقدان تأييد السلطة المصرية الجديدة له.

وأعرب ليبرمان، في سياق مقابلة أدلى بها إلى إذاعة الجيش الإسرائيلي، عن خشيته من أن يؤدي الاتفاق إلى "إطلاق مئات الإرهابيين من السجون الفلسطينية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]"، مشدداً على ضرورة أن تستعد إسرائيل من الناحية

العسكرية لهذا الاحتمال. ورداً على سؤال بشأن مصير الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليط الأسير لدى حركة "حماس" قال إنه يعتقد بأن هذه الحركة لن تغيّر موقفها في هذا الشأن.

[إصابة 4 مدنيين فلسطينيين من وسط القطاع بنيران مدفعية الجيش الإسرائيلي]

"معاريف"، 2011/4/29

أصيب 4 مدنيين فلسطينيين من غزة بينهم طفل وامرأة، الليلة الماضية، بجروح تتراوح بين طفيفة ومتوسطة جراء نيران مدفعية الجيش الإسرائيلي، وذلك بعد أسبوعين ساد فيهما الهدوء التام منطقة الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة.

وعُلم أن قوة من الجيش الإسرائيلي فتحت نيران المدفعية على خلية مسلحين فلسطينية كانت تزرع عبوات ناسفة شمالي مخيم البريج للاجئين الفلسطينيين في وسط قطاع غزة، لكنها لم تنجح في إصابة أفرادها وأصابت مدنيين عن طريق الخطأ.

وأعرب الجيش الإسرائيلي في بيان صادر عنه عن أسفه الشديد لهذا الحادث، مؤكداً أنه نجم عن "لجوء المنظمات الإرهابية إلى العمل بين صفوف السكان المدنيين."

[إسرائيل قلقة إزاء نية مصر فتح معبر رفح]

"يديعوت أحرونوت"، 2011/4/29

أعربت مصادر سياسية رفيعة المستوى في القدس أمس (الخميس) عن قلق إسرائيل إزاء نية مصر فتح معبر رفح، وادعت أن ذلك من شأنه أن يتيح المجال أمام إمكان تسرّب مزيد من الوسائل القتالية إلى قطاع غزة.

وجاء ذلك عقب إعلان وزير الخارجية المصرية نبيل العربي في مقابلة أدلى بها إلى قناة "الجزيرة" أن معبر رفح سيُفتح في غضون أيام قليلة، وبذا "سيوضع حد لمعاناة

الشعب الفلسطيني في قطاع غزة"، مشدداً على أن مصر لا يمكنها أن تتغاضى عن هذه المعاناة، وهي غير مستعدة لأن يبقى المعبر مغلقاً، ولا سيما أنه المنفذ الوحيد للغزيين إلى العالم الخارجي. وأكد كذلك أن ما حدث في قطاع غزة في السابق مخجل وغير مقبول مطلقاً.

تجدر الإشارة إلى أن حكومة حركة "حماس" [في قطاع غزة] تمارس منذ اندلاع الثورة الشعبية في مصر ضغوطاً كبيرة على السلطة هناك كي تفتح معبر رفح أمام حركة المسافرين والبضائع.

وذكرت صحيفة "معاريف" (2011/4/29) أن قرار فتح معبر رفح يتناقض مع "اتفاق المعابر" بين كل من إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية، والذي يقضي بوجوب مرابطة مراقبين أوروبيين وقوات أمنية تابعة للسلطة الفلسطينية فيه.

وكان معبر رفح قد أغلق بالتزامن مع فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007 في إثر سيطرة "حماس" على السلطة فيه.

على صعيد آخر قالت الصحيفة إن الولايات المتحدة قد تعيد النظر في موضوع الاستمرار في تقديم المساعدات المالية إلى السلطة الفلسطينية في حال إقامة حكومة وحدة. وأشارت إلى أن الناطقة بلسان وزارة الخارجية الأميركية أكدت أن واشنطن ستواصل تقديم المساعدات حالياً، لكنها ستنتظر ما ستسفر عنه التطورات المقبلة عقب اتفاق المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس".

[مبادرات برلمانية لتقييد قدرة الحكومة على التفاوض مع الفلسطينيين]

"يديعوت أحرونوت"، 2011/4/29

تحاول مجموعة من أعضاء الكنيست من حزب الليكود اتخاذ خطوات برلمانية تمنع إسرائيل من الاستمرار شهرياً في نقل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية. وقالت عضو الكنيست ميري ريغف لصحيفة "يديعوت أحرونوت" إنه "لا يجوز أن تواصل

إسرائيل نقل أموال الضرائب شهرياً إلى السلطة الفلسطينية في الوقت الذي تبدو فيه هذه الأخيرة مشغولة بالإرهاب والتحريض على إسرائيل"، مشيرة إلى أنها تنوي أن تطالب اللجنة المشتركة للجنة المالية ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست بإجراء مناقشة عاجلة في هذا الشأن.

في موازاة ذلك قُدّمت إلى الكنيست مشروعات قوانين جديدة تهدف إلى تقييد قدرة الحكومة الإسرائيلية على إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، في مقدمها مشروع قانون قدمته عضو الكنيست ريغف وينص على أن أي حكومة ترغب في إجراء مفاوضات بشأن القدس أو بشأن موضوع اللاجئين ملزمة بالحصول على إذن مسبق بذلك من الكنيست. وفي حال إقرار مثل هذا القانون، لن يكون في إمكان رؤساء الحكومة مثلاً إرسال مندوبين سريين إلى دول في العالم لمناقشة هذين الموضوعين. كذلك قدمت ريغف وعضو كنيست آخر من الليكود هو داني دانون مشروعي قانون آخرين يطالبان بتطبيق القانون الإسرائيلي في المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. ووفقاً لما قاله كلاهما لصحيفة "يديعوت أحرونوت" فإن مبادرتهما هذه تتيح للحكومة الإسرائيلية إمكان مناورة أفضل في مقابل الفلسطينيين لدى إجراء مفاوضات معهم. فضلاً عن ذلك فإن مشروع القانون الذي قدمه دانون يطالب بأن تلغي إسرائيل جميع التفاهمات التي توصلت إليها مع السلطة الفلسطينية على مرّ الأعوام الفائتة وذلك بسبب نيتها إقامة دولة مستقلة من جانب واحد.

ومن المتوقع أن تُدرج هذه المبادرات التشريعية كلها في جدول أعمال الكنيست بعد نحو أسبوعين مع بدء دورتها الربيعية، وذلك عشية توجه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى الولايات المتحدة لإلقاء خطاب سياسي في الكونغرس الأميركي.

[تقرير سري لوزارة الخارجية: اتفاق المصالحة الفلسطينية قد يؤدي إلى انهيار السياسة الأميركية في الشرق الأوسط]

"معاريف"، 2011/4/29

أكد تقرير سري صدر عن "مركز الأبحاث السياسية" في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي "فتح" و"حماس" يمكن أن يؤدي إلى انهيار السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وأن يفشل جهود واشنطن الرامية إلى استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

ووفقاً لهذا التقرير فإن الخطر المركزي لاتفاق المصالحة هذا كامن في احتمال إبداء دول مركزية في أوروبا رغبة في منح حركة "حماس" فرصة الانخراط في العملية السياسية، وفي الاعتراف باتفاق المصالحة وحكومة الوحدة الفلسطينية، وفي استئناف الاتصالات السياسية مع هذه الحركة.

كذلك أشار التقرير إلى أن اتفاق المصالحة يخدم مسعى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للحصول على اعتراف دولي أحادي الجانب بدولة فلسطينية مستقلة تُقام في حدود 1967 في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستُعقد في أيلول/ سبتمبر المقبل، ذلك بأنه [أي اتفاق المصالحة] يتيح له إمكان الادعاء أنه يمثل الفلسطينيين كلهم.

وقال مصدر سياسي إسرائيلي رفيع المستوى لصحيفة "معاريف" أمس (الخميس) إن حركة "حماس" بتوقيعها الاتفاق أقدمت على ضربة معلم، ذلك بأنها "اخترقت العزلة الدولية المفروضة عليها، وأدخلت إسرائيل وحلفاءها في وضع سياسي صعب للغاية."

ويدعي التقرير السري لوزارة الخارجية الإسرائيلية أن السبب المركزي الذي حدا حركة "حماس" على توقيع اتفاق المصالحة على نحو مفاجئ يعود إلى خشيتها من فقدان التأييد السوري لها. كذلك يؤكد أن الحركة حصلت على امتيازات من مصر فور توقيع اتفاق المصالحة، وأنه من الآن فصاعداً ستغض مصر الطرف عن عمليات تهريب الوسائل القتالية والأموال إلى قطاع غزة.

من الصحافة الإسرائيلية
مقتطفات من تحليلات المعلقين السياسيين والعسكريين

تسفي برئيل – محرر الشؤون العربية
"هآرتس"، 2011/4/29

مصر تغير قواعد اللعبة في قطاع غزة

- يشكل توقيع اتفاق المصالحة بين "فتح" و"حماس" الفصل الأول من مبادرة مصرية غايتها نقل عملية إنهاء النزاع الفلسطيني. الإسرائيلي إلى الساحة الدولية. ومن النتائج الأولية لهذا الاتفاق على الأرض إعلان وزير الخارجية المصري فتح معبر رفح خلال أسبوع أو عشرة أيام. ولم يقدّم نبيل العربي الذي من المفترض أن يزور رام الله وربما القدس أيضاً، تفصيلات بشأن فتح المعبر، لكن هذا القرار يعني نهاية الحصار المفروض على غزة، وانهيار السياسة الإسرائيلية تجاه القطاع. وذكرت مصادر فلسطينية أمس أن "حماس" حصلت على تعهد بفتح معبر رفح في مقابل توقيعها اتفاق المصالحة، لكن المصريين لم يؤكدوا هذا الكلام.
- وتقول مصادر مصرية أن القاهرة ستسعى لإقناع الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة بتبني صيغة تتضمن اعترافاً في المستقبل بالدولة الفلسطينية مع ترسيم حدودها، وذلك بعد وقت قصير من المفاوضات بين الطرفين [الإسرائيلي والفلسطيني]. وفي حال فشلت المفاوضات تتعهد الدول الغربية الكبرى بتأييد الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية.
- وتستند المبادرة المصرية الجديدة إلى التأييد الدولي الواسع الذي حصل عليه محمود عباس لفكرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وكذلك تستفيد من الواقع السياسي الجديد الذي يشهد تراجعاً في قدرة سورية وإيران على عرقلة هذه الخطوات.
- فسورية لم تشارك مشاركة فاعلة في عملية المصالحة، لكن على ما يبدو، فإن مصر و"حماس" حصلتا على موافقة الأسد لمواصلة العملية في ظل التحسن الذي طرأ مؤخراً على العلاقات المصرية – السورية.

- على إسرائيل حالياً عدم مواجهة المصالحة الفلسطينية على الصعيد السياسي فقط، بل عليها أيضاً أن تعترف أن سياستها تجاه غزة قد أُفرغت من مضمونها. ولا تستطيع إسرائيل مطالبة مصر بشيء لأن الأخيرة لم توقع اتفاق المعابر الذي وقعته إسرائيل والسلطة الفلسطينية واللجنة الدولية الرباعية سنة 2005، كما أن استعداد حسني مبارك الالتزام ببنود الاتفاق هو الذي سمح لإسرائيل بفرض الحصار الشامل. وعلى ما يبدو، فإن مصر قررت حالياً فرض قواعد جديدة في غزة.

بوعاز بسموت – محلل سياسي
"يسرائيل هَيوم"، 2011/4/29

مقابلة مع البروفسور موشيه ماعوز*
بشأن الأوضاع في سورية

• اسمح لي أن أبدأ من النهاية، هل في إمكان بشار الأسد الصمود في مواجهة الأحداث الدامية التي تجري في بلاده؟

– "في إمكان بشار أن يصمد لفترة من الزمن لا أعرف مدتها، لكن موازين القوى تميل حالياً لمصلحته. فهو يسيطر على الجيش بواسطة الضباط العلويين الذين يتولون مناصب مهمة وحساسة في الفرق العسكرية المقاتلة وفي الاستخبارات والوحدات الخاصة.

الأمر المهم الآخر هو عدم حدوث حالات فرار من الجيش حتى الآن، على الرغم من أن أغلبية الضباط الصغار هي من السنة. فالطبقة الوسطى الجديدة التي ساهم بشار الأسد مع والده في بنائها هي طبقة مستفيدة من النظام وتتكون من العلويين والسنة والمسيحيين وغيرهم.

وحتى اللحظة لم تتحرك مدينتا دمشق وحلب، واقتصرت الاحتجاجات على مدن الأطراف ولم تصل إلى مئات آلاف الفلاحين والعمال المستفيدين من نظام البعث، والذين من مصلحتهم حصول إصلاحات اقتصادية. هذا هو الواقع، فقد شهدت سورية حراكاً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً جداً لفلاحين تعلموا وانتقلوا إلى العيش في دمشق وهم مدينون بصعودهم الاجتماعي الجديد للنظام.

ويجب أن نذكر ألاّ مجال للتدخل الخارجي في سورية التي تختلف عن ليبيا، فالمصالح هي التي تحسم الأمر هنا. والغرب يعرف النظام السوري، وهو يأمل، وكذلك إسرائيل، بإخراج سورية من محور الشر. كذلك يعلم الأميركيون أن في إمكانهم التوصل إلى صفقة مع هذا النظام، ولا أحد يستطيع أن يتكهن من سيأتي من بعده."

- **ما هو وضع المعارضة السورية؟**

– "إن أغلبية أفراد المعارضة هي اليوم في القبور، مثل الإخوان المسلمين الذين قتلوا في أحداث حماه سنة 1982، لكنهم ما زالوا يشكلون معارضة صامتة قوية، وهم الأقدر على الصعود بصورة كبيرة، فلديهم تنظيم وأيديولوجيا، وفي استطاعتهم الوصول إلى آلاف المساجد. لكن المفارقة أن الأسد الأب والابن شيّدا بعد سنة 1982عدداً كبيراً من المساجد بهدف المصالحة مع الإخوان. إن توحد الإخوان المسلمين مع الجيش السوري يمكنه تغيير الصورة. وهناك معارضة في الخارج، مثل نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام، السني المتزوج من علوية، والمقيم حالياً بباريس، والمتحالف مع الإخوان المسلمين منذ سنة 2006. كذلك هناك فريد الغادري، زعيم حزب الإصلاح السوري، والمقيم بواشنطن، والذي أعلن الثورة من هناك."

- **ما الذي يمكن أن يدفع الضباط السنة إلى الفرار من الجيش بأعداد كبيرة؟**

– "إن وقوع مذبحة أو عمليات قتل جماعية قد يؤدي إلى حدوث تمرد. فوقوع ضحايا بين عائلات الجنود قد يدفعهم إلى الفرار وإلى التمرد، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان السيطرة على الجيش. هذا هو الاحتمال الوحيد الذي أراه. ولكن ما هو عدد الفرق العسكرية التي تدعم الشباب العلماني الذي يتظاهر في الشوارع مطالباً بالديمقراطية؟ إن هؤلاء غير منظمين ولا زعامة لهم، أمّا الجيش فمنظم وله أهمية كبيرة في سورية."

- **إلى أي حد يتحكم بشار الأسد بالقرارات في بلده؟**

– " لقد جرى الاستخفاف به في بداية عهده لكنه أثبت أنه ليس أحمقاً... وتبدو سياسته الخارجية الإقليمية ناجحة، فقد أقام علاقات مع إيران وتركيا والسعودية، وهو يسيطر على لبنان، وله صلات بـ ‹حماس، ولا يمكن الاستخفاف به. حتى الولايات المتحدة أرسلت سفيراً لها إلى دمشق، واستأنفت فرنسا علاقاتها به. لكن الأسد اليوم مضطر إلى اتخاذ قرار: ماذ سيفعل في الداخل السوري. لا شك في أنه يتشاور مع

آخرين قبل اتخاذ قراراته، وحسناً فعل بزواجه من إمرأة سنية... لا وجود للديمقراطية في سورية، وفي رأي البعض أن الأسد أخطأ في حديثه عن الإصلاحات..."

- **هل ما زال العالم مستعداً للتعامل مع نظام الأسد في حال صمد بعد الصورة المرعبة من سورية؟**

– "بالتأكيد. بعد الغزو الأميركي للعراق سنة 2003، ساعد السوريون صدام حسين وقد فرض عليهم الكونغرس عقوبات، لكن السوريين واصلوا تجارتهم مع الأميركيين. فالعقوبات المفروضة على سورية تختلف عن تلك التي فُرضت في الماضي على جنوب إفريقيا. علاوة على ذلك ستكون هناك دول مستعدة لدعم سورية، مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية ودول عربية..."

- **يقال إن إسرائيل تتمنى بقاء الأسد، فهل تعتقد أن سقوطه سيضعف إيران؟**

– "هذا صحيح، هناك من يتمنى في القدس صمود بشار الأسد لأنهم يعتقدون أن في الإمكان إغراءه. علينا أن نفهم أن الواقع ليس أبيض أو أسود. هناك أيديولوجيا، لكن هناك أيضاً مصالح. في اعتقادي أن في مصلحة سورية التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل وأن تصبح جزءاً من المعسكر السني، لكن في مقابل ثمن باهظ، وهو استرجاع مرتفعات الجولان، والحصول على النفوذ في لبنان، ومساعدة أميركية وأوروبية..."

- **هل سقوط الأسد يقلل إمكانات اتفاق السلام مع سورية أم يزيدها؟**

– "لا نستطيع معرفة ما سيجري. لو أننا نضمن نشوء دولة ديمقراطية في سورية على الطراز الغربي لكنا خاطرنا بالمراهنة على ذلك. لكن مثل هذه الدولة لن تنشأ، فليس هناك قوى ديمقراطية قوية في العالم العربي لأن الديمقراطية بحاجة إلى وجود طبقة وسطى قوية، ويمكن أن تكون حينها صورة عن الديمقراطية في لبنان، أو تلك الموجودة لدى الفلسطينيين..."

---

* [موشيه ماعوز (76 عاماً) له أكثر من 22 كتاباً و66 مقالاً أغلبيتها عن سورية، مستشار الشؤون العربية في عهد إسحق رابين، أستاذ في الجامعة العبرية]

شؤون اقتصادية

موتي باسوك ومايكل روخفارغر

The Marker ملحق "هآرتس" الاقتصادي، **2011/4/28**

بنك إسرائيل المركزي يبرّد الطفرة في سوق الرهن العقاري

دعا حاكم بنك إسرائيل المركزي، ستانلي فيشر، رؤساء مجالس إدارة المصارف الإسرائيلية، إلى اجتماع طارىء يعقد اليوم في مكاتب البنك المركزي الإسرائيلي في تل أبيب، وذلك لإطلاعهم على مخاطر الطفرة الحالية في سوق الرهن العقاري. وتجدر الإشارة إلى أن آخر مرة عقد فيها الحاكم اجتماعاً كهذا كانت في ذروة الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

وكانت السلطات النقدية الإسرائيلية أصدرت أمس توجيهات تضع حداً أقصى لقروض الرهن العقاري بمعدلات فائدة متغيرة (التي هي حالياً أدنى من الفائدة الثابتة المعتمدة طوال مدة القرض)، بحيث لا يتجاوز مكوّن القرضِ بالفائدة المتغيرة ثلث قيمة الرهن الإجمالية. وهذا ينطبق على كل أنواع الفائدة المتغيرة، سواء تلك المربوطة بالفائدة الفضلى (prime interest rate)، أو بمؤشر الأسعار، أو بالعملات الأجنبية.

وجاء في البيان الصحافي لبنك إسرائيل المركزي أن "هذه التوجيهات صدرت في ضوء المنحى العام القائم حالياً في سوق الإسكان، وأساساً، بسبب الحجم الكبير لقروض الرهن العقاري الممنوحة بمعدلات الفائدة المتغيرة، والمحفوفة بالمخاطر بالنسبة إلى المقترضين وإلى النظام المصرفي ككل. ويكمن الخطر في ارتفاع معدل الفائدة الذي يؤدي إلى زيادة في أقساط الرهن الشهرية، الأمر الذي يؤثر في قدرة المقترضين على سدادها. وقد أصبح هذا السيناريو واقعياً أكثر في ضوء المنحى الحالي لمعدلات الفائدة الآخذة في الارتفاع."

وقال مراقب المصارف دافيد زاكين إن بنك إسرائيل المركزي لا يعتقد أن سوق الإسكان يعاني حالياً من ظاهرة "الفقاعة"، لكنه أضاف: "قد نلجأ الى إجراءات إضافية إذا رأينا أن أسعار المساكن وعبء الدين في ارتفاع متواصل... ولا نعتقد أنه في الإمكان الاستفادة من معدلات فائدة فضلى منخفضة إلى الأبد."

إيرن بيير

"غلوبس" (الموقع الإلكتروني)، 2011/4/27

مراقب المصارف: حذّرنا المصارف لكنها لم تصغ

اعتباراً من 5 أيار/مايو المقبل، ستكون نسبة 33٪ فقط من قرض الإسكان الذي يمنحه المصرف للمقترض، خاضعة لمعدل فائدة متغيرة، مقارنة بنسبة 76٪ حالياً. وجاء في بيان البنك المركزي في 2011/4/27 أن الإجراءات الجديدة ستجعل قروض الرهن العقاري أكثر تكلفة من ذي قبل بنسبة 1٪. وأوضح البنك المركزي الإسرائيلي في بيانه أن معظم الأزمات المالية التي وقعت في بلاد أخرى بدأت بالتسليف الإسكاني الممنوح بشروط لم تكن ملائمة.

وتحدث مراقب المصارف دافيد زاكين إلى "غلوبس"، عارضاً أسباب هذه التوجيهات الجديدة فقال:

"حذّرنا قبل عامين من أن منح قروض الرهن العقاري بمعدلات فائدة مربوطة بمعدل الفائدة الفضلى (prime) أمر محفوف بالخطر، لكن أياً من المصارف أو المقترضين لم يصغِ إلينا. وعلى الرغم من أننا الآن في بيئة تتميز بنسبة فائدة منخفضة، إلاّ إن المنحى يشهد ارتفاعاً. ويقدّر قسم الأبحاث في بنك إسرائيل المركزي أن معدل الفائدة المتغير سيرتفع في غضون عام بين 1 و1,5٪ ، وأن المخاطر التي سيتعرض لها المقترضون حالياً ستزداد."

وهذا الخطر حقيقي لأن بنك إسرائيل المركزي بدأ مؤخراً برفع معدلات الفائدة لمواجهة الضغوط التضخمية.

وأضاف زاكين محذّراً: "هناك وهم شائع لدى الجمهور أنه في الإمكان التحوّل من خطط قروض بمعدلات فائدة متغيرة إلى خطط قروض بسعر فائدة ثابت، دونما أي تكلفة إضافية. هذا غير صحيح، لأنه عندما يقرر عميل المصرف تبديل خططه يكون الأوان قد فات، إذ إن سعر الفائدة الثابت يكون قد ارتفع. وهكذا يقع العميل في الفخ."

وشرح زاكين مغزى التوجيهات الجديدة بقوله: "قد تصبح تكاليف قروض السكن أعلى في المدى القصير، لكن مخاطرها ستنخفض. وسيتحول العميل من خطة إقراض رخيصة الثمن لكن عالية المخاطر، إلى خطة إقراض تكاليفها أكبر لكن مخاطرها أقل

بكثير. وسيتبيّن على المدى الطويل أن قرضاً ممنوحاً بسعر فائدة ثابت طوال مدة القرض هو الأقل تكلفة في نهاية الأمر، لأن كل معدلات الفائدة آخذة في الارتفاع. وفي جميع الأحوال ستكون المخاطر التي يتحملها المقترض أقل بكثير."

ونفى زاكين أن تكون التوجيهات الجديدة ترمي إلى خفض أسعار العقارات السكنية. لكنه أمل بأن تنجم عنها آثار جانبية إيجابية على هذا الصعيد.

إيرن بيير

"غلوبس"، 2011/1/10

الرئيس التنفيذي لبنك القدس أوري باز:
مطوّرو المشاريع السكنية يشكون من تباطؤ المبيعات

تحدث الرئيس التنفيذي لبنك القدس أوري باز إلى "غلوبس" عن الطفرة في سوق الإسكان، فقال: "لا أعتقد أن أسعار المساكن ستواصل ارتفاعها في سنة 2011. صحيح أن مطوّري المشاريع السكنية لم يخفّضوا الأسعار، لكن لم يعد في وسعهم بيع الشقق السكنية بسرعة..."

وأضاف: "إن عملاء المصارف يفضلون أخذ قروض الرهن العقاري بفائدة متغيرة، مرتبطة بالفائدة الفُضلى، لأن تكاليف هذه القروض أقل. فهي محطّ تركيزهم... لكننا نحاول أن نشرح للعميل أن عليه تنويع خياراته، وأن عليه أخذ قرض بشقين، بفائدة ثابتة طوال مدة القرض، وبفائدة متغيرة. ونعلمه بأثر ارتفاع معدلات الفائدة في قدرته على تحمّل أقساط سداد القرض..."

وتابع باز: "كان معدّل الفائدة المنخفضة هو الحدث الكبير في العامين الأخيرين. لأنه شكّل حافزاً لدخول مستثمرين كثر إلى سوق العقارات، بحيث غدا ما نسبته ثلثُ مجموع قروض الرهن العقاري معدّاً لشراء شقق سكنية بهدف الاستثمار. وامتلأ سوق الإسكان بمستثمرين من الطبقة الوسطى: هكذا قررت كل "مدام كوهين" في حيازتها 600 ألف شيكل استخدام مدخراتها في شراء شقة سكنية بهدف الاستثمار، لأنه لم يعد مجدياً الادخار في ودائع مصرفية قصيرة الأجل في ظل معدلات الفائدة المنخفضة المعتمدة."

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.